١ - رفاعة الطهطاوى

بين التنوير الغربى.. والتجديد الإسلامى

كان رفاعة الطهطاوى [١٢١٦ - ١٢٩٠هـ ، ١٨٠١ - ١٨٧٣م] أول عين للشرق على الغرب فى عصرنا الحديث . . **ورغم الخلل فى صور المقابلة بين حال الشرق وحال الغرب يومئذ ، إلا أن التكوين الإسلامى - الأزهرى - للرجل ، وأيضا تمثيله لمصر الناهضة بقيادة محمد على باشا [١١٨٤ - ١٢٦٥هـ ، ١٧٧٠ - ١٨٤٩م] يومئذ . . قد عصماه من «الانبهار» بالغرب ، ذلك «الانبهار» الذى « أدهش» آخرين ، فشل لديهم ملكات «النقد» و«التمييز» ! ! . .**

بل إننا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا بعبقرية الطهطاوى فى موقفه النقدى من الحضارة الغربية . . ذلك الموقف النقدى الذى جسد أدق المناهج وأكثرها علمية فى علاقات الحضارات المتميزة بعضها بالبعض الآخر . . منهج اكتشاف ميادين الفكر التى تمثل «المشترك الإنسانى العام» ، والدعوة إلى استلهامها . . وتلك التى تمثل «الخصوصيات الحضارية» ، والدعوة إلى الاحتفاظ بالهوية الخاصة والمتميزة فيها ! ! . .

فالطهطاوى ، الذى قرأ أعمال فلاسفة التنوير الغربى العلمانى ، رأيناه قد ميز بين :

● الفلسفة الوضعية ، التى أثمرتها فلسفة التنوير ، تلك التى وقفت ، فى

سبل المعرفة عند «العقل والتجريب»، رافضة «الوحى والشرع». . وبين «علوم التمدن المدنى ـ الطبيعية ـ التجريبية». . فقبل الثانية، لأنها «مشترك إنسانى عام»، ورفض الأولى، داعيا إلى ضرورة الاعتماد على «الشرع» مع «العقل. . والتجريب». . وهذا هو منهج الإسلام، الرافض لمنهاج «التنوير ـ الغربى ـ العلمانى»!. .

● كذلك، رفض الطهطاوى ـ مع «الوضعية» التى تعتمد «العقل المجرد. . والنواميس الطبيعية» وحدهما ـ «العلمانية»، التى تجعل «العقل. . والدنيا» مرجعية للقانون، دون الشرع الإلهى. . فرأيناه يدعو إلى التتلمذ على أوربا فى العلوم الطبيعية والمدنية، التى سبق وأخذتها عن المسلمين، لأنها هى المشترك الإنسانى العام بين كل الحضارات، . . مع إحياء وتجديد وتقنين الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامى، ليواكب القانون الإسلامى مستجدات «الوقت. . والحال». . فنأخذ عن أوربا علوم «التقدم الوطنى»، ونغترف قوانيننا من «بحر الشريعة الغراء، الذى لم يدع صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها بالسقى والرى»!!. .

● كذلك رفض الطهطاوى «علمانية التنوير الغربى»، تلك التى «هَمَّشَت» الدين والتدين فعزلته عن شئون الحياة وميادين العمران. . رفض الطهطاوى «وضعية التنوير الغربى. . وعلمانيته». . ودعا إلى مرجعية «الشرع. . والعقل. . والتجريب»، بدلا من مرجعية «العقل المجرد. . والنواميس الكونية» وحدهما. . ودعا إلى «إسلامية» الدولة والاجتماع، «بإسلامية القانون». . كما دعا إلى إقامة العمران البشرى والمعارف الإنسانية على كتابى: «الوحى» و«الوجود». . . فكان النموذج المتميز «للتجديد الإسلامى» عن «التنوير ـ الغربى ـ العلمانى». .

وإذا كانت كتابات الرجل ـ عبر أعمال ومراحل مشروعه الفكرى ـ هى شاهدنا على هذا الذى نقول، فنقذف بحقه على باطل «تلاميذ التنوير

الغربى»، ليدمغه فيزهقه!! . . فإننا سنختار من هذه الكتابات نصوصا قاطعة الدلالة على هذه الحقائق، وأيضا شاهدة على تمثيلها لموقفه الثابت من هذه القضايا، منذ أن كتب كتابه الأول ــ وهو فى باريس ـ [تخليص الإبريز فى تلخيص باريز] ـ وحتى نهايات مشروعه الفكرى . .

● فهو يرفض العلمانية الغربية، التى «همشت» الدين، وعزلته عن شئون العمران الدنيوى، وجعلته شأنا فرديا خاصا . . حتى لقد أشاعت «الكفر» فى باريس، جاعلة فيها تلك «المفارقة» بين «التقدم فى العلوم المدنية» وبين الفلسفة اللادينية، فلسفة «البدع والضلالات» . . يرفض الطهطاوى هذا . . بل ويصوغ هذا الرفض شعرا يبدأ به هذا الموقف النقدى، المحتكم للمعايير الإسلامية، فيقول :

«أيوجد مثل باريس ديار شموس العلم فيها لا تغيب
وليل الكفر ليس له صباح أَمَا هذا، وحقكم، عجيب!

فهذه المدينة، كباقى مدن فرنسا وبلاد الإفرنج العظيمة، مشحونة بكثير من الفواحش والبدع والضلالات، وإن كانت من أحكم بلاد الدنيا وديار العلوم البرانية . . التى تجلب الأنس وتزين العمران .

إن أكثر أهل هذه المدينة إنما له من دين النصرانية الاسم فقط، حيث لا يتبع دينه، ولا غيرة له عليه، بل هو من الفرق المُحَسِّنَة والمُقَبِّحَة بالعقل . أو فِرْقَة من الإباحيين الذين يقولون إن كل عمل يأذن فيه العقل صواب . . ولذلك فهو لا يصدق بشىء مما فى كتب أهل الكتاب، لخروجه عن الأمور الطبيعية . إن كتب الفلسفة بأسرها محشوة بكثير من البدع المخالفة لسائر الكتب السماوية»! . .

● ثم يبلغ الطهطاوى قمة الحسم فى رفض «التنوير ــ الغربى ـ العلمانى»، الذى أقام المعرفة الوضعية على «العقل المجرد» . . و«النواميس

الطبيعية» وحدهما ، قائلا إنه لا عبرة بتحسين العقل والتجريب أو تقبيحهما إلا إذا انضم «الشرع . . والوحى» إليهما فى التحسين والتقبيح . . يبلغ فى هذا الموقف النقدى قمة الحسم ، فيقول : «إن تحسين النواميس الطبيعية لا يُعْتَدّ به إلا إذا قرره الشارع . . والتكاليف الشرعية والسياسية ، التى عليها نظام العالم ، مؤسسة على التكاليف العقلية الصحيحة ، الخالية عن الموانع والشبهات ، لأن الشريعة والسياسة مبنيتان على الحكمة المعقولة لنا أو التعبدية التى يعلم حكمتها المولى سبحانه ، وليس لنا أن نعتمد على مايُحَسِّنُه العقل أو يُقَبِّحُه إلا إذا ورد الشرع بتحسينه أو تقبيحه . .

والذى يرشد إلى تزكية النفس هو سياسة الشرع . . ومرجعها الكتاب العزيز . . الجامع لأنواع المطلوب من المعقول والمنقول ، مع ما اشتمل عليه من بيان السياسات المحتاج إليها فى نظام أحوال الخلق ، كشرع الزواجر المفضية إلى : حفظ الأديان ، والعقول ، والأنساب ، والأموال ، وشرع مايدفع الحاجة على أقرب وجه يحصل به الغرض ، كالبيع والإجارة والزواج وأصول أحكامها .

فكل رياضة لم تكن بسياسة الشرع لا تثمر العاقبة الحسنى .

ولا عبرة بالنفوس القاصرة ، الذين حَكَّموا عقولهم بما اكتسبوه من الخواطر التى ركنوا إليها تحسينا وتقبيحا ، وظنوا أنهم فازوا بالمقصود ، بتعدى الحدود .

فينبغى تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع لا بطرق العقول المجردة .

ومعلوم أن الشرع لا يحظر جلب المنافع ولا درء المفاسد ، ولا ينافى المتجددات المستحسنة التى يخترعها من منحهم الله تعالى العقل وألهمهم الصناعة . . »[1] !

---

(١) الطهطاوى : [الأعمال الكاملة] ، جـ٢ ، ص ١٥٩ ، ١٦٠ ، ٧٩ ، ٣٢ ، ٤٧٧ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ . دراسة وتحقيق : د . محمد عمارة . طبعة بيروت ، سنة ١٩٧٣م .

فعلى حين رفع فلاسفة التنوير الغربى شعار : «لا سلطان على العقل إلا للعقل» ، قال الطهطاوى عنهم : «لا عبرة بالنفوس القاصرة، الذين حَكَّموا عقولهم» المجردة وحدها، دون الشرع!! . .

وعلى حين قال «التنويريون العرب» ، من جيل «الرواد» : إن الدين لا علاقة له بالسياسة، وليس مقوما من مقومات الدولة وسياستها . . قال الطهطاوى : إن السياسة ، كالشريعة، مبنيتان على «الحكمة المعقولة لنا» أو «التعبدية» التى جاء بها الوحى عن الله، سبحانه وتعالى . . «وكل رياضة لم تكن بسياسة الشرع لا تثمر العاقبة الحسنى»! . .

وعلى حين قال «تلاميذ التنوير المعاصر»، عندنا : «إن العقل قرين التجريب . . والعقل ضد النقل»! . . قال الطهطاوى : « . . ينبغى تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع، لا بطرق العقول المجردة»!! . .

فأى «تزوير» ذلك الذى يضع الطهطاوى، «المجدد الإسلامى»، فى سلة ذلك «التنوير ـ الغربى ـ العلمانى»؟! . .

● وفى الوقت الذى أقام فيه «التنوير ـ الغربى ـ العلمانى» معارفه على ساق واحدة، هى «كتاب الكون المنظور»، رافضا اعتماد الوحى ـ كتاب الله المقروء ـــ مصدرا لهذه المعارف . . رأينا الطهطاوى منافحا عن المنهاج الإسلامى الذى يقيم المعارف الإنسانية على كتابى : الوحى، والكون، لتجمع بين علوم الشرع والطبيعة، فيتحدث عن الآمال المعلقة على أهل الأزهر الشريف، فى أن يضيفوا «**المعارف البشرية المدنية**» إلى «**المعارف الشرعية**»، فيقول : «إن مدار سلوك جادة الرشاد والإصابة، منوط ـ بعد ولى الأمر ـ بهذه العصابة ـــ [عصبة طلاب الأزهر وعلمائه] ـــ التى ينبغى أن تضيف إلى ما يجب عليها من نشر:

(أ) السنة الشريفة، ورفع أعلام الشريعة المنيفة .

(ب) معرفة سائر المعارف البشرية المدنية، التى لها مدخل فى تقدم الوطنية . . »

ويؤكد على أن مطالبنا ومقاصدنا وغاياتنا من التواصل مع الغرب الحضارى، ليست استعارة خصوصياته وإنسانياته وفلسفاته المغايرة لإسلاميتنا، وإنما استعادة « العلوم الحِكْمِيَّة» . . الطبيعية . . التى هى مشترك إنسانى عام . . تلك التى أخذها المسلمون عن اليونان، ثم طوروها، وأخذها الأوربيون عن المسلمين، ثم طوروها . . فهى طلبتنا وغايتنا، وليست «وضعية العقل لا النقل» ولا «تنوير: لا سلطان على العقل إلا للعقل»!! . . ينبه الطهطاوى على حقيقة تمثيل هذه العلوم الطبيعية . . المادية . . الموضوعية . . المحايدة «للمشترك الإنسانى العام»، فيقول لأهل الأزهر: « . . وإن هذه العلوم الحِكْمِيَّة العملية، التى يظهر الآن أنها أجنبية، هى علوم إسلامية، نقلها الأجانب إلى لغاتهم من الكتب العربية، ولم تزل كتبها إلى الآن فى خزائن ملوك الإسلام كالذخيرة»(٢)! . .

يقول هذا، لا «ليسهل» قبول هذه العلوم على قومه . . فلم يقل ذلك عن فلسفة الغرب ووضعيته وتنويره وعلمانيته . . وإنما قال ذلك فقط عن «العلوم الحِكْميَّة العملية»، علوم «التمدن المدنى»، وهى غير الفلسفات والإنسانيات . . فكان عبقريا إسلاميا فى تمييزه بين ما يقبل وما يرفض فى تفاعل الحضارات! . .

● وعلى حين عزلت «علمانية التنوير الغربى» الدين عن «عرش القانون»، وأجلست مكانه «إرادة الإنسان»، حتى ولو أحلت الحرام الدينى وحللت الحرام الدينى . . و«المصلحة» المجردة من «الاعتبار الشرعى» . . وما أسمته بـ «القانون الطبيعى» ـ الذى لم تقل لنا من الذى وضعه؟! . .

---

(٢) المصدر السابق . جـ ١ ، ص ٥٣٣ ، ٥٣٤ .

على حين صنعت «علمانية التنوير الغربى» ذلك مع القانون . . وسار على دربها «التنويريون العرب» ، فصاح على عبد الرازق : «يا بعد ما بين السياسة والدين»! . . ونفى طه حسين أن يكون الدين أو اللغة من مقومات بناء الدولة . . وتخندق «تلاميذهم» دفاعا عن «القانون الوضعى» ، ذى الفلسفة الغربية فى التشريع ، وضد «إسلامية القانون» فى المجتمعات الإسلامية . . على حين تميز «التنوير العلمانى» ـ فى بلاد النشأة . . وفى دوائر «التبعية»! ـ بهذا الموقف من الشريعة الإسلامية . . كان الطهطاوى واضحا وحاسما فى الرفض لعلمانية القوانين فى بلادنا ، بعد أن رفض علمنتها فى الواقع الغربى ، على النحو الذى سبقت إشارتنا إليه . .

فعندما ترجم [مجموع قوانين نابليون] ، نبه فى تقديمه لطبعته ، سنة ١٢٨٣هـ ـ ١٨٦٦م ، على أن الغرض من ترجمته هو الإحاطه بالقوانين التى يحكم بها التجار الأجانب فى بلادهم ، لنكون على دراية بها أثناء المخالطات والمعاملات التجارية الخارجية معهم ، وذلك «**حتى لا يجهل أهل هذا الوطن أصول الممالك الأخرى** ، لا سيما وأن علاقات الاقتضاء ، ومناسبات الأخذ والعطاء ، تدعو إلى **الإلمام بمثل تلك الأصول الوضعية ، ليكون من يتعامل معهم فى تسوية الأمور على بصيرة . . .** »(٣)!

فلم تكن ترجمة [مجموع قوانين نابليون] ـ «الوضعية» ـ لتكون قانون الحكم والتقاضى فى بلاد المسلمين! . .

وعندما ترجم الطهطاوى [قانون أحكام التجارة] ـ من مجموعة قوانين نابليون ـ نبه مرة ثانية فى مقدمة طبعتها ، سنة ١٢٨٥هـ ـ ١٨٦٨م على أن الغرض من ترجمتها هو «**معرفة أرباب التجارة عندنا بقوانين المعاملة الجارية عند الأجانب ، والاطلاع عليها لمن يعقد عقود التجارات معهم**»(٤)! . . وليس استبدالها بالفقه الإسلامى فى المعاملات التجارية!! . .

---

(٣) المصدر السابق . جـ٥ ، ص ٣٦٧ . طبعة بيروت ، سنة ١٩٨١م

(٤) المصدر السابق . جـ ٥ ، ص ٣٦٩ .

فلما لمح الطهطاوى بداية الثغرة التى تسرب منها القانون الوضعى الغربى، جزئيا، إلى دائرة جزئية محدودة، هى الفصل فى المنازعات بين التجار المصريين والأجانب فى «المجالس التجارية المختلطة»، أواخر ستينيات القرن التاسع عشر، عندما زادت المخالطات والمعاملات مع أوربا، بعد عقد امتياز حفر «قناة السويس». . عند ذلك هب الرجل مدافعا عن جدارة الشريعة الإسلامية بأن تكون لها الحاكمية فى القانون كله، وعن كفاءتها فى الوفاء بجميع مقتضيات «الوقت والحال»، إذا نحن نهضنا بالاجتهاد فيها والتقنين لتراثها. . . فكتب يقول:

«إن مخالطات تجار الغرب ومعاملتهم مع أهل الشرق أنعشت نوعا هم هؤلاء المشارقة، وجددت فيهم وازع الحركة التجارية، وترتب على ذلك نوع انتظام، حيث ترتب الآن فى المدن الإسلامية مجالس تجارية مختلطة لفصل الدعاوى والمرافعات بين الأهالى والأجانب بقوانين فى الغالب أوربية، مع أن المعاملات الفقهية لو انتظمت، وجرى عليها العمل، لما أَخَلَّت بالحقوق، بتوفيقها على الوقت والحالة، مما هو سهل العمل على من وفقه الله لذلك من ولاة الأمور المستيقظين. . ولكل مجتهد نصيب. . ومن أمعن النظر فى كتب الفقه الإسلامية، ظهر له أنها لا تخلو من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية، حيث بوبوا للمعاملات الشرعية أبوابا مستوعبة للأحكام التجارية، كالشركة، والمضاربة، والقرض، والمخابرة، والعارية والصلح، وغير ذلك.

إن بحر الشريعة الغراء، على تفرع مشارعه، لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها بالسقى والرى، ولم تخرج الأحكام السياسية عن المذاهب الشرعية، لأنها أصل، وجميع مذاهب السياسات عنها بمنزلة الفرع. . .»[٥]!. .

---

(٥) المصدر السابق. جـ ١، ص ٥٤٤، ٣٦٩، ٣٧٠.

هـذا هو رفـاعـة الطهطـاوى . . يدعـو هنـا إلى «إسـلامية القـانـون» ، ويتحدث عـن «بحر الشريعـة الغراء ، المتفرع المشـارع ، الذى لم يغـادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها بالسقى والرى»! . .

والذى ارتاد ميدان «اليقظة الإسلاميـة الحديثة» ، عندما دعا «ولاة الأمور المستيقظين المجتهدين» إلى «تـوفيق تراثنا فى الفقه الإسـلامى على مقتضيات الوقت والحالة» ، تحقيقا لمتطلبات «إسلامية القانون»! . .

وهو الـذى دعا ــ كما سبقت إشارتنـا ـ إلى «إسلاميـة مصادر المعـرفة» ، باعتماد «الشرع» مع «النواميس الطبيعية» . . رافضـا اكتفاء «التنوير الغربى» بهذه «النواميس الطبيعية» ، وإهداره للوحى والشرع . .

كما دعا إلى «إسلامية سبل المعرفـة» ، عندما رفض التحسين والتقبيح ـ فى «التنويـر الغربـى» ـ بالعقـل المجرد والتجـريب وحـدهما ، معلقا التحسين والتقبيح بالعقـل على تأييد الشرع لهذا التحسين والتقبيح . . مصـدرا حكمه على فلسفة التنـوير الغـربى بأن «كتبهـا بأسرها محشـوة بكثير من الفـواحش والبدع والضلالات المخالفة لسـائر الكتب السماوية»!! . . ومصدرا حكمه أيضا على فـلاسفة «التنويـر ـ الغربى ــ العلمانى» بأنهم أصحـاب «النفوس القاصرة ، الـذين حكّمـوا عقولهم بما اكتسبـوه من الخواطـر التى ركنـوا إليها تحسينا وتقبيحا ، وظنوا أنهم فازوا بالمقصود ، بتعدى الحدود . . حدود الشرع وسياستـه المبنية على الحكمـة المعقولة لنـا ، أو التعبديـة التى يعلـم حكمتها المولى سبحانه . . »!!

هذا هو الطهطاوى . . المجدد الإسلامى . . الذى يحشره «تلامذة التنوير ــ الغربـى ـ العلمانـى» فى زمرة سـلامـة موسـى . . وشبلى شميل . . وفـرح أنطـون . . وإسماعيـل أدهـــم . . وأمثـالهم مـن دعـاة «العلمانيـــة» ، ونـزع «الإسلامية» عن الـدولة والقانون والمجتمع والعمران . . بـل ومن الدعاة إلى «الإلحاد»!! . .

فهل هناك «تزوير» أكثر من هذا الذى يقترفه «تلامذة التنوير»؟! . .